S/PV.4323

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والخمسون

الجلسة ٤٣٢٣

الأربعاء، ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠١، الساعة ١١/٠٥

نيويورك

الرئيس:	السيد كننغهام	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أوكرانيا	السيد كوتشينسكي
	أيرلندا	السيد كوني
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد الجراندي
	جامايكا	السيد وارد
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيزو
	مالي	السيد كاسي
	موريشيوس	السيد نيوور
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	النرويج	السيد كولبي

جدول الأعمال

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى، ١٥-٢٦ أيار/مايو ٢٠٠١ (S/2001/521)

01-38861 (A)
0138861

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى، ١٥-٢٦ أيار/مايو ٢٠٠١ (S/2001/521)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا ورواندا وناميبيا، يطلبون فيها دعوهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى المشاركة في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد بينديزا (أوغندا) والسيد نتتوروي (بوروندي) والسيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، والسيدة ندهلوفو (جنوب أفريقيا)، والسيد غاسانا (رواندا)، والسيد أنجابا (ناميبيا) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى عن الفترة من ١٥ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠١، الوثيقة S/2001/521.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2001/525، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لزامبيا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها نص البيان الصادر عن الاجتماع المشترك بين اللجنة السياسية لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى منطقة البحيرات الكبرى.

وأود أيضا أن أرحب بالأمين العام في هذه الجلسة.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): أعتذر عن اعتراض سير الإجراءات، يا سيدي، ولكنكم أشرتم في عرضكم إلى نقطة مفادها أننا نجتمع هنا على أساس مشاورات سابقة.

لقد حضرنا المشاورات التي أجريت أمس. وأريد مجرد أن أؤكد من جديد أن الإجراءات هذا الصباح سوف تجري على أساس المشاورات السابقة، التي تقرر فيها أننا سنستمع أولا إلى عرض يقدمه السفير جان - دافيد لفيت، رئيس البعثة، وبعد ذلك نستمع إلى ممثلي البلدان التي قمنا بزيارتها وتكلمنا معهم بشأن هذه القضية. وأفهم أن ذلك سوف يعقبه مشاركة أعضاء المجلس، الذين سيعلنون عن رغبتهم في التكلم ويعطون الكلمة وفقا لترتيب طلباتهم، وأنه لن تعد قائمة بالمتكلمين، حسبما اتفقنا عليه أمس.

ما أردته هو مجرد إعادة التأكيد على الفهم الذي توصلنا إليه في مشاوراتنا غير الرسمية أمس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لدي هنا بالفعل قائمة بالمتكلمين. وسوف أبلغكم بالأعضاء الذين طلبوا الكلمة وسنمضي في إجراءاتنا على هذا الأساس. لدي هنا قائمة بالمتكلمين وهذا هو الأساس الذي سنتبعه في عملنا.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): أفهم أننا توصلنا في المشاورات غير الرسمية، إلى مفهوم مفاده

أنه لن تعد قائمة بالمتكلمين. ويهمني أن أعرف من الذي قرر تغيير قرار المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعتذر إن كان هناك سوء فهم. لقد ذُكّرت بأن ما قلته أمس عندما أوجزت ما توصلنا إليه هو أننا سنستمع إلى السفير لفيت، بصفته رئيسا للبعثة، وبعد ذلك إلى ممثلين عن البلدان التي قامت البعثة بزيارتها، إذا رغبوا في التكلم، وبعد ذلك نستمع إلى أعضاء المجلس الذين يرغبون في التكلم. وأعتذر إن كان ذلك انطوى ضمنا على أنه قد حدث اتفاق بشأن إيضاح طريقة تسجيل الأعضاء الذين يرغبون في التكلم، ولكن لدي هنا قائمة بالمتكلمين الذين أعلنوا عن رغبتهم في التكلم وسوف التزم بهذه القائمة.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): لن أعطل سير الإجراءات أكثر من ذلك، ولكن هناك سبب لملاحظتي. أعتقد أنه يتعين عليّ تقديم تفسير لأعضاء المجلس عن وقف سير الإجراءات.

يجتمع البعض منا في جلسات خاصة ونعرب بالفعل عن قلقنا إزاء طريقة إعداد قوائم المتكلمين هذه؛ وأن ذلك يتم بطريقة لا تتسم بالشفافية؛ وأنه لا تتاح فرصة متكافئة لجميع أعضاء المجلس عندما يتعلق الأمر بالتكلم أمام المجلس. ومن المؤسف أن الأمر ظهر بهذه الطريقة. ولا أعني في الواقع أن أعطل الإجراءات، ولكنني أرجو أن يكون في ذلك إشارة مفيدة لجميع أعضاء المجلس لكي يتأكدوا، من الآن فصاعدا، أن تعد قائمة المتكلمين بأسلوب يتسم بالصراحة والشفافية وعلى قدم المساواة لجميعنا.

وأرجو ألا يكون هذا الطلب غير معقول. فالسبب الوحيد لإثارته اليوم هو أنني سألت العديد من أعضاء المجلس قبل عقد الجلسة، وكان لديهم جميعا نفس الفهم الذي كان لدي أمس، وهو أنه لن تكون هناك قائمة بالمتكلمين. وبالتالي حدث تغيير في ظرف الـ ٢٤ ساعة الماضية دون استشارة أعضاء المجلس. وأعتقد أن هذا ليس مناسبا بتاتا. ذلك هو السبب الوحيد الذي أثرت من أجله هذه القضية.

وأعتذر لجميع أعضاء المجلس لإثارة القضية بالأسلوب الذي اتبعته. ولكنني أرى أنها قضية على درجة من الأهمية توجب علينا جميعا أن نتنبه إلى أن هناك مشكلة يجب حلها في الوقت المناسب. وأكرر اعتذاري.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكركم على الإعراب عن شواغلكم. وأستطيع، بوصفي رئيسا للمجلس، أن أؤكد لكم أنه لم يكن في نيتي أن تكون هناك قائمة بالمتكلمين من عدمه. فنحن لم نناقش هذا الموضوع أمس.

السيد كوني (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن تأييدي لملاحظات سفير سنغافورة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أحطنا علما بذلك.

السيد نيوور (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): أود القول إنني أؤيد أيضا بيان سفير سنغافورة.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أرى أن المشكلة مبالغ فيها في الواقع. وأرى أنه يجب علينا أن نناقشها في مشاورات غير رسمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أكرر، حيث أنني أشغل مقعد الرئاسة هنا، أن فهمي لما اتفقنا عليه أمس لم يشمل مسألة وجود قائمة بالمتكلمين من عدمه. وأقول هذا للعلم به وتسجيله، حيث أن هذه المناقشة مسجلة. وسنتابع مناقشة هذا الموضوع فيما بعد.

وننتقل الآن إلى أعمالنا.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن النتائج والتوصيات التي توصل إليها السفراء الـ ١٢ الذين كانوا

جزءا من بعثة مجلس الأمن أتيحت بالانكليزية، قبل أن تتاح بكل اللغات الرسمية.

سأناقش أربع نقاط في بياني. أولا، سأدلي بتعليقات عامة عن بعثتنا؛ وثانيا، عن النتائج التي تمكنا من تحقيقها لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وثالثا عن المبادرات التي ينبغي اتخاذها من أجل جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأيام والأسابيع المقبلة؛ وأخيرا، عن الحالة في بوروندي. واسمحوا لي أن أبدأ بالتعليقات العامة.

يذكر الأعضاء أن هذه هي البعثة الثانية لمجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى في سنة واحدة، والاجتماع الرابع في ظرف سنة مع اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا. وكانت البعثة كبيرة على نحو خاص حيث تكونت من ١٢ سفيرا، كما أن مدتها طالبت بصفة خاصة، إذ استمرت ١٠ أيام. لقد قمنا بزيارة ثمانية بلدان وأجرينا مقابلات طويلة مع ١٠ رؤساء دول وميسرين - الرئيس ماسيري للحوار فيما بين الكونغوليين والرئيس مانديلا لبوروندي. وفضلا عن ذلك، أتيحت لنا الفرصة لمقابلة ممثلين عن الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، والقادة الدينيين، وبالطبع قادة الجماعات المسلحة في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. وأود، باسم وفد مجلس الأمن، أن أبعث بشكري الحار إلى جميع الأشخاص الذين قابلناهم، والذي كان استقبالهم الحار لبعثتنا متفقا تماما مع تقاليد الضيافة الأفريقية العظيمة.

وتعليقي الثاني يؤكد ما شعرنا به جميعا من أنه توجد اليوم فرصة حقيقية لكي تتحرك جمهورية الكونغو الديمقراطية قدما صوب إحلال السلام. وللرئيس الشاب جوزيف كابيلا شأن كبير في ذلك. كما أن هناك شعورا منتشرا على نطاق واسع في المنطقة بأنه يوجد أي حل عسكري لهذه الحرب، وهناك شعور بالإرهاق على ضوء الحرب التي لا معنى لها بعد الآن. وببساطة، كان هدفنا مساعدة الأطراف التي تفاوضت بشأن اتفاق لوساكا وتلك التي تفاوضت بشأن اتفاق أروشا المعني ببوروندي على أن تطوي صفحة الحرب، وما هو أصعب من ذلك، أن تبني سلاما دائما بينها.

وتعليقي الثالث هو التأكيد على أنه بالنسبة لبعثة العام الماضي - وهناك ثلاثة منا في بعثة هذا العام شاركوا أيضا في بعثة العام الماضي - كان الجو بين الأطراف والأمم المتحدة مختلفا اختلافا تاما، وكان يتسم في واقع الأمر بقدر أكبر بكثير من الإيجابية والثقة. وكانت جميع الاجتماعات بناءة. وانتهينا إلى أنه قد جرى في الحقيقة، شيئا فشيئا، بناء صرح تفاوضي، وكان بدون شك صرحا مثاليا.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى ما حدث قبل حوالي ١٢ عاما، عندما كنا نحاول أن نجد سبيلا للخروج من الأزمة في كمبوديا. ففي ذلك الوقت، عقدنا مؤتمرا شمل بلدان المنطقة ومجلس الأمن وكان له رئيسان. ذلك هو نفس نوع الترتيب الذي أقمناه بين الشركاء في المنطقة، اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا ومجلس الأمن. والواقع أن هذه الشراكة توثقت عندما وافقت الأمم المتحدة ومجلس الأمن على نشر فرق تابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومراقبين في الميدان. ومنذ تلك اللحظة، يتوجب علينا أن ننجح معا، وإلا فسنخفق معا. إننا شركاء من أجل إرساء السلام.

وتعليقي الأخير هو أن نحدد بوضوح مرة أخرى دور الأمم المتحدة في المنطقة. هذه مسألة تتمثل في مساعدة الأطراف على الوفاء بالتزاماتها عن طريق إرسال مراقبين لرصد احترامها لهذه الالتزامات في الميدان، بالإضافة إلى فرق لضمان سلامة المراقبين وأمن المرافق، ولإقامة وحدات نهرية لإحراز تقدم حقيقي في المجال الاقتصادي. ولهذا فإن المسألة

ليست على الإطلاق مسألة فرض أي شيء، وبالتأكيد ليست مسألة فرض السلام، بل إنها مسألة مساعدة الأطراف على الوفاء بالتزاماتها. وفضلا عن ذلك، فهي أيضا مسألة مساعدة الأطراف على حسم خلافاتها بشأن تفسير الاتفاقات التي تفاوضت بشأنها. وأعتقد أن هذا دور هام.

وبعثتنا لم تكن لمجرد ملاحظة الأحداث. فقد اتخذت في بعض الأوقات شكل المساهمة الحقيقية في التوفيق بين الاختلافات. وقد أتاحت بالفعل إجراء مفاوضات حقيقية بين الأطراف حول قضايا حساسة بغية إحراز تقدم صوب إرساء السلام. وكان علينا في بعض الأحيان أن نذكّر جميع الأطراف بالتزاماتها وواجباتها باحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

وإذا أمكننا القيام بهذا الدور الإيجابي، فإنني أعتقد أن ذلك يرجع إلى حد كبير إلى ميزتين تجمعنا معا حول هذه الطاولة: أولا، واجب عدم الانحياز التام نحو كل أطراف الصراع؛ وثانيا، الوحدة القوية التي تربط كل أعضاء المجلس بخصوص النهج الذي ينبغي اتباعه. وأعتقد أن الذين جرى الحوار بيننا وبينهم اضطروا إلى الاعتراف بعدم انحيازنا وأدهشتهم بالتأكيد وحدة وفدنا. وفي هذه المرحلة أود أن أشكر كل السفراء الذين شاركوا في الوفد. لقد مارسنا اللعبة معا، كما يقولون في الرياضة، كفريق يمرر الكرة جيدا بتنسيق لا يخيب.

بعد هذه التعليقات، ما هي النتائج التي تمكنت بعثتنا من تحقيقها؟

لقد حققنا نتائج في المجال العسكري، الذي يتضح أنه المجال الأول الواجب مراعاته. إن وقف إطلاق النار ظل معمولا به لمدة أربعة أشهر، وهذا هو النجاح الأول؛ ومع ذلك علينا أن نعززه وأن ننطلق إلى الأمام. وبعد وقف إطلاق النار، المرحلة التالية هي فض الاشتباك. قبل وصولنا، تمكن مراقبو الأمم المتحدة من تأكيد تنفيذ الاتفاق على أرض الواقع، عدا إقليم إكواتور حيث تقدمت جبهة تحرير الكونغو بقيادة جان - بيير بيمبا بمطالب لم تكن تتماشى مع التعهدات الموقعة والمتفق عليها.

ولقد حصلت اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا ومجلس الأمن عن طريق عملهما المشترك على إعلان مؤكد من جان - بيير بمبا من ناحية، واللجنة السياسية من ناحية أخرى. والرسالة بسيطة وغير غامضة: في يوم الجمعة ١ حزيران/يونيه ستنسحب قوات جبهة تحرير الكونغو من المناطق التي تحتلها حاليا إلى المواقع المتفق عليها. وهذا وارد في الإعلان المكتوب الذي اعتمدته على نحو مشترك اللجنة السياسية ووفد مجلس الأمن في أعقاب اجتماعنا، حتى تتوضح الأمور. وكان هناك قرار مواز وغير مشروط بإيفاد مراقبين للخدمات الإنسانية إلى إقليم إكواتور كما هو الحال في مناطق أخرى في الكونغو، من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية.

والخطوة التي تعقب فض الاشتباك، من الطبيعي أن تكون مرحلة انسحاب القوات الأجنبية، كل القوات الأجنبية. والهدف هو الانسحاب التام والشامل. ولمجلس الأمن تفسيره الخاص في القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠). لكن الجميع يهتمون بالتحرك صوب تحقيق هذا الانسحاب. ومن المطمئن القول أمام هذا المجلس إن الوزراء الذين حضروا اجتماع لوساكا، وكذلك رؤساء الدول الذين قابلناهم، أكدوا جميعا من جديد اتفاقهم وهدفهم المشترك، الذي هو الانسحاب التام لجميع القوات الأجنبية.

ولقد تم تأكيد تاريخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ موعدا لبدء احتساب الجدول الزمني. والواقع أنه ينبغي التأكيد على أن فض الاشتباك وانسحاب بعض القوات قد بدأ فعلا. والرئيس موغابي أكد انسحاب عدة آلاف من

القوات الزمبابوية من الأراضي الكونغولية. وعندما قابلنا الرئيس موسيفيني في كمبالا، ذكر بوضوح تام أن القوات الأوغندية ستكون في غضون ثلاثة أسابيع قد غادرت الأراضي الكونغولية عدا ثلاثة استثناءات: كتيبه ستبقى في بونيا في الوقت الحاضر؛ وكتيبة ستبقى في بوتا؛ وأخيرا، قوات من ست كتائب ستبقى منتشرة في جبال روهيتروري على طول الحدود بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

والنقطة الأخيرة فيما يتعلق بالجوانب العسكرية بشكل عام هي نزع سلاح ما تسمى بالقوات السلبية، وتسريحها، وإعادة دمجها، أو إعادة توطينها. والأحداث لا تسير وفق اتفاق لوساكا تماما في الوقت الحاضر. ومما لا يمكن إنكاره أن آلافا من أفراد ميليشيات الجبهة البوروندية للدفاع عن الديمقراطية غادروا جمهورية الكونغو الديمقراطية بأسلحتهم ليعودوا إلى بوروندي، الأمر الذي يؤدي إلى تغيير ساحة الحرب أكثر مما يؤدي إلى حل الصراع.

وبالمثل، خلال وجودنا في رواندا، كانت هناك غزوات على طول الحدود قام بها مئات من أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة وإنتراهاموي، ولهذا كررنا لكل رؤساء الدول المعنيين أن من الحيوي بالنسبة لنا أن نتمكن من تلقي خطط محددة جدا - تحت إشراف اللجنة العسكرية المشتركة - تقضي بنزع سلاح "القوات السلبية" وتسريحها، وبعد ذلك إعادة دمجها أو إعادة توطينها. وقد سمعنا مباشرة من الجنرال موانيكي، رئيس اللجنة العسكرية المشتركة أنه يعمل على وضع برنامج أولي، يشمل عدة آلاف من أعضاء الميليشيات، والمقاتلين، وهو يأمل أن يتمكن من إرسال هذا البرنامج إلينا في الأيام أو الأسابيع المقبلة.

وبالإضافة إلى هذه الجوانب العسكرية، من المهم جدا أن نرى تقدما في الحوار السياسي بين أبناء الكونغو. وليست هناك صلة تلقائية بين الاثنين، لكننا نرى، كما ترى اللجنة السياسية، أن هذين النهجين ينبغي أن يسيرا معا إلى الأمام بشكل متواز. وإلا فإن عملية السلام كلها ستكون غير متوازنة.

من وجهة النظر هذه كان الاجتماعان اللذان عقدناهما مع الرئيس السابق ماسيري، ميسّر الحوار، مشجعين جدا. أولا حدد موعد لبدء الحوار التحضيري، المؤتمر التحضيري، والموعد هو ١٦ تموز/يوليه. وثانيا، بغية الإعداد لهذا الاجتماع الأولي على نحو مناسب، سيجول ممثل السيد ماسيري في كينشاسا، البروفيسور ولد ليبات، والسفير موغوي في أقاليم جمهورية الكونغو الديمقراطية الأحد عشر للإعداد لهذا الحوار، وليحددا في كل إقليم بشكل خاص الأفراد الممثلين إلى جانب الممثلين الشاغلين لوظائف، إذا جاز لي قول ذلك، في الحكومة والجماعات المسلحة الذين وقعوا اتفاق لوساكا، وكذلك الأحزاب السياسية في كينشاسا.

وأخيرا، هناك تطور أخير مشجع بشكل خاص. عشية وصولنا إلى كينشاسا، أعلن الرئيس كابيلا إلغاء المرسوم ١٩٤، الذي حرم أي نشاط للأحزاب السياسية وقد تمكنا من قضاء صباح يوم كامل في حوار مع الأحزاب السياسية، بينما كانت تحدث مظاهرات في شوارع كينشاسا، تحمل لافتات وتطلق شعارات، للمرة الأولى منذ عامين ونصف عام. والأحزاب السياسية مصرح لها الآن بالتعبير عن نفسها بشكل علني.

وقد استمعنا إلى ما أعربت عنه الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والزعماء الدينيون من الأمل في أن يجرى هذا الحوار السياسي فيما بين الأطراف الكونغولية على أرض

الكونغو. وما زال يتعين علينا بطبيعة الحال أن نحدد مكانا لإجرائه، ولكننا استمعنا إلى هذه الرسالة ومن المهم نقلها إليكم.

وبغض النظر عن هذين الجانبين من اتفاق لوساكا، فقد أصر وفد مجلس الأمن على أن يشهد إحراز تقدم في مجالين رأينا أنهما من الأهمية بمكان، وهما المجال الاقتصادي ومجال حقوق الإنسان. وقد تمكنّا في المجال الاقتصادي من أن نعلن عن نحو ٤٠ مشروعا صغيرا من المشاريع ذات الأثر السريع سيتم إنشاؤها في مناطق انتشار وحدات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي الإشارة إلى أن الأمن والثقة يعودان لدى دخول البعثة. إذ تضاعف عدد السكان بالفعل في معظم الحالات على مدى أسابيع قليلة في البلدات الصغيرة التي تنتشر فيها وحدات البعثة. وإذا استعيدت الثقة علاوة على كفالة الأمن، سيفيق الاقتصاد بدوره. وقد تسنّى لنا بهذه الروح ، وبفضل تعبئة المجتمع الدولي في كينشاسا، والسفراء الموجودين بها، ووكالات الأمم المتحدة، وممثلي مؤسسات بريتون وودز، تجميع هذه المشاريع الصغيرة الـ ٤٠ التي ستمول ويتم تنفيذها في غضون الأسابيع القادمة.

وأهم من ذلك أننا استطعنا أثناء وجود الوفد في مبانداكا، على ضفاف نهر الكونغو، أن نعلن وصول الوحدة النهرية من أوروغواي في شهر حزيران/يونيه. ويشكّل هذا تطورا كبيرا لأنه أتاح الإعلان عن إعادة فتح نهر الكونغو أمام الملاحة التجارية. وينبغي أن يكون معلوما أن الأنهار هي وسيلة النقل الوحيدة في هذا البلد الذي لم تعد فيه هياكل أساسية للطرق أو السكك الحديدية. ويعد هذا تطورا إيجابيا للغاية لأن مدينة كينشاسا كانت إلى ثلاث سنوات خلت تعتمد في بقائها على المنتجات الغذائية القادمة من كيسانغاني، وفي الجانب المقابل، كانت الملابس والملح والصابون التي تذهب إلى كيسانغاني مصدرها كينشاسا. وهذا المرور ذو الاتجاهين هو الذي سنتمكن من استعادته، بفضل الوحدة النهرية وبفضل إقامة لجنة سيكون في وسعها، إلى جانب الممثل الخاص للأمين العام، السيد كامل مرجان، الجمع فقط بين ممثلي الحكومة، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما)، وجبهة تحرير الكونغو، بالإضافة إلى ممثلي البلدين المجاورين المعنيين، وهما جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو. وسوف يتحقق هذا كله بالتعاون من جانب الجميع. وهو تطور رئيسي لا ينبغي أن تحول عوائق دون تحقيقه، حيث يترقبه الملايين من أهل الكونغو على أحر من الجمر.

الجانب الآخر الذي نرى أنه مهم جدا والذي تصدينا له بشكل منتظم مع جميع من تحدثنا إليهم، وفي جميع ما أدلينا به من بيانات عامة، هو مجال حقوق الإنسان والحقوق الإنسانية. فقد أكدنا بشدة على وجوب إحراز تقدم في هذين المجالين. وسوف يزداد تواتر زيارات روبرتو غاريتون، المقرر الخاص، إلى البلد. وكما سبق أن ذكرت، فإننا سنقوم بنشر مراقبين لحقوق الإنسان ومراقبين للمسائل الإنسانية مع جميع وحدات البعثة. وقد شجعنا المنظمات غير الحكومية والزعماء الدينيين على نشر أخبار المذابح التي يبلغهم أمرها، لأن السرية كثيرا ما تشكل تواطؤا في هذه المجازر. وتعميم المعلومات هو في حد ذاته من عوامل الردع. ولكننا قلنا فوق ذلك على الملأ، ولجميع من تحاورنا معهم في الكونغو، إن الإفلات من العقاب لا بد وأن ينتهي وأنه يتعين وضع إجراءات لمحاكمة من يرتكبون المذابح، وإن الأمر يرجع إلى الكونغوليين في أن يقرروا في إطار حوارهم الخاص أي الإجراءات ينبغي اتباعه في هذ الصدد. تلك كانت النتائج التي توصلنا إليها.

وأنتقل الآن إلى الجانب الثالث، وهو الإجراءات التي يتعين الاضطلاع بها في الأسابيع والشهور المقبلة. أما في الميدان العسكري، فأشد المسائل إلحاحا هي مساعدة الجيش

الأوغندي على مغادرة أراضي الكونغو، كما قرر الرئيس موسيفيني. ومن ذلك المنطلق، يتعين اتخاذ تدبيرين على الفور. أولهما يتمثل في مساعدة إحدى الكتائب الأوغندية الموجودة شرقي كيسانغاني على مغادرتها باستعمال أحد مطاري كيسانغاني، ذلك أن البديل أمام هذه الحامية هو فتح طريق خلال غابة الكونغو. ومن الواضح أن هذا عبء ينبغي أن نجنّب هذه الحامية إياه. ومن دواعي الأسف الآن، وقد ذكرنا هذا بوضوح شديد في اجتماع لوساكا، أن مدينة كيسانغاني ليست منزوعة السلاح في الوقت الراهن. وكان ينبغي أن تكون كذلك منذ عام تنفيذا لقرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠). وهي ما زالت غير منزوعة السلاح لاستمرار وجود عناصر من التجمع الديمقراطي من أجل الديمقراطية في هذه البلدة. فهي تعوق القوات الأوغندية المنسحبة عن استعمال المطارات. ولذلك ينبغي التصدي لهذا الأمر على وجه السرعة. فسلطة مجلس الأمن في الميزان، وينبغي أن تكون لكامل مرجان، بدعم من المجلس، القدرة على معالجة هذا البند في المستقبل.

ولكي تراعى قواعد اللعبة، ينبغي أن يتم رصد انسحاب القوات الأوغندية، الذي أعلنه الرئيس موسيفيني، ميدانيا من خلال تواجد مراقبي الأمم المتحدة. ويجب علينا بعد هذا الجانب المبدئي أن نكفل وجود مكاتب مشتركة لكل من كبار موظفي البعثة، ومقرهم في كينشاسا، وكبار موظفي اللجنة العسكرية المشتركة، وهم ما زالوا في لوساكا. وكل شي معد لذلك من حيث الموقع. أما من حيث الأمن، فقد طمأن وصول وحدة قوامها ٢٠٠ من الجنود والضباط التونسيين عندما كنا في كينشاسا من كانوا غير واثقين من أمنهم اطمئنانا شديدا. وكان ذلك هو الاستجابة المنتظرة، حتى تقدم على المجئ إلى كينشاسا الأطراف التي كانت مترددة في اتخاذ هذه الخطوة. فلابد من إيجاد مكاتب مشتركة بأسرع ما يمكن.

البند الثالث من الوجهة العسكرية معروض علينا. ففي ١٥ حزيران/يونيه، تنتهي الولاية الحالية الممنوحة للبعثة، وسوف يتعين علينا لذلك أن نجد الوسيلة للمضي قدما إلى الأمام. وما دمنا ننتظر خططا تفصيلية، يجب على اللجنة السياسية أن تنقلها لنا استنادا إلى العمل الذي تم إنجازه حتى الآن من قِبل اللجنة العسكرية المشتركة، سواء فيما يتعلق بانسحاب القوات أو نزع سلاح القوات السلبية، فلسنا اليوم في موقف يسمح لنا بالتوصية بالانتقال إلى المرحلة الثالثة. لقد وجدنا صيغة تقترح فترة انتقالية صوب المرحلة الثالثة.

ويبدو أن الحد الأقصى للقوام الذي تحدد بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٩١ (٢٠٠٠)، وهو ٥٣٧ ٥ فرداً، فيه الكفاية. فهو حد أعلى مريح ويتيح لنا شيئا من المرونة في العمل.

ما زلنا دون الحد الأعلى المحدد بـ ٥٣٧ ٥ رجلا، ونحن مستعدون للتقدم نحو المرحلة الثالثة. إننا نفتح باب الانتقال إلى المرحلة الثالثة. والأمر الآن بيد اللجنة السياسية واللجنة العسكرية المشتركة لكي تزودانا بأسرع وقت ممكن بالخطط التفصيلية التي نحتاجها حتى نتمكن من التخطيط تحت رعاية الأمين العام للخطوات التالية الخاصة بانتشار مراقبي بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووحدات إضافية إذا لزم الأمر، في الأراضي الكونغولية. هذا بالنسبة للمجال العسكري.

أما بالنسبة للحوار الوطني، فلا بد بالطبع أن تساعد بعثة الأمم المتحدة فريق الميسّر على التحرك في كل أرجاء البلد، الذي ليس لديه هياكل أساسية، بالطائرات أو من خلال إتاحة طائرات عمودية. ويشعر مجلس الأمن بأنه يمكنه المساعدة في إيجاد توافق للآراء مع الرئيس ماسيري حول أية

مدينة ستتيح أفضل موقع لاستضافة الحوار الوطني وترحب به بوصفه رمزا للمصالحة بين الشعب الكونغولي.

والنقطة العسيرة، التي ليس لدينا حل لها في الوقت الحالي، هي الإدارة المؤقتة للمناطق التي جلت عنها القوات الأجنبية. ومن الواضح أن القوات الكونغولية المنتشرة حاليا ستبقى في مناطقها، سواء كانت المنطقة قد أتاحتها حكومة كينشاسا أو جبهة تحرير الكونغو أو التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. ونحن نخشى من أنه يمكن لانسحاب القوات في بعض المناطق المحددة بدقة تامة في الجزء الشرقي من البلد أن يؤدي إلى مخاطر أمنية. ونحن مدركون تماما لتلك النقطة، حتى بالرغم من أنني أشدد على أن الأمر لا يتوقف على بعثة الأمم المتحدة بل على الأطراف الكونغولية نفسها لضمان الأمن في المناطق الخاضعة لسيطرتها. والأمر يتوقف عليها في الحفاظ على القانون والنظام والأمن في هذه المناطق. ولكن هذه النقطة تهمنا نحن أيضا لأننا أطراف فاعلة مسؤولة.

ومن وجهة النظر الاقتصادية، بالإضافة إلى ما ذكرته من قبل، فلقد عدنا من كينشاسا شاعرين بأن خفض قيمة العملة الذي تقرر عقب مغادرتنا على الفور يسبب للاقتصاد والحياة الاجتماعية في الكونغو اضطرابات شديدة. ونحن منتبهون لذلك، فرغم أنه أمر طيب أن يتم وضع خطة سلام لكن لا بد لنا أيضا أن نهتم بالاستقرار الاجتماعي، لا سيما في العاصمة. وهذه رسالة سوف ننقلها إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذين يتعاملان بأنفسهما مع هذه الحالة.

النقطة الاقتصادية الأخرى التي أود توضيحها تتعلق بنهب موارد الكونغو الطبيعية. ويرد ذكر هذا في التقرير، مثلما ورد ذكره في كل اجتماع من اجتماعاتنا مع رؤساء الدول المعنية. ولقد أكدنا على أن رسالتنا واضحة: لا بد من وقف النهب. ونحن لا نرمي إلى المعاقبة، بل نرمي إلى التشجيع. لقد بدأ الحوار، والأمر متروك لكل طرف حتى يتخذ التدابير اللازمة لتصحيح ما يلزم تصحيحه. أما بالنسبة للمجلس، فعلى أساس الإضافة التي يتم إعدادها سوف نجتمع خلال ثلاثة شهور لإجراء مناقشة أكثر تفصيلا للحالة والتطورات التي نأمل أن تحدث خلال الشهور الثلاثة القادمة.

أخيرا، اقترحنا مشروعا للمستقبل ليس بجديد، ولكنه اليوم يزداد ارتباطا بالأحداث الجارية: فكرة عقد مؤتمر لكل الدول المعنية، دول منطقة وسط أفريقيا الكبرى - مؤتمر إقليمي - من أجل التعامل مع مسألة الأمن بين دول المنطقة، وتنميتها الاقتصادية المتكاملة، وقضايا حقوق الإنسان، لا سيما حقوق الأقليات. هذه هي الفئات الثلاث التي اقترحناها. وقوبلت الفكرة باستحسان أينما ذهبنا، حتى برغم أن البعض شدد على أننا يجب أولا أن نحرز تقدما نحو السلام في كل بلد قبل تنظيم المؤتمر، ولكن الفكرة مرة أخرى لها أهمية آنية.

الجزء الرابع والأخير في بياني يتعلق ببوروندي. وبقدر ما شجعتنا الحالة والتطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية بقدر ما نظل قلقين تماما إزاء الطريق المسدود - ما يشبه بالحلقة المفرغة - الذي تجد بوروندي نفسها متورطة فيه. لقد اجتمعنا بالرئيس بويويا وبالأحزاب السياسية وبقادة الجماعتين المسلحتين اللتين تهددان باستئناف الأعمال العدائية. وأجرينا محادثات مفصلة مع الرئيس مانديلا في جوهانسبرغ في اليوم الأول من زيارتنا للمنطقة. وقلنا بوضوح تام لزعماء الجماعتين المسلحتين إنه ليس هناك حل عسكري. والسيد مانديلا، الشخصية التي تحظى بأكبر قدر من الاحترام في العالم، يتعامل مع مصير بوروندي، وقد اقترح طريقا نحو السلام، ولذلك فمن المؤكد أنه أمر مرفوض أن يفكر البعض في الاستيلاء على العاصمة بالقوة

أو في القيام بعمليات هجومية، حتى إذا كان لمجرد دعم عملية سياسية. إن طريق الحوار موجود والرئيس مانديلا يجسده. واتفاق أروشا مطروح على الطاولة. إذا كان لدى البعض تصويبات أو إضافات أو انتقادات فلا بد أن يقدموها على طاولة التفاوض.

تسود في المنطقة مشاعر تنادي بفرض جزاءات ضد هاتين الجماعتين. ولقد توصلنا لاتفاق مع الرئيس موسيفيني، الذي يترأس مجموعة الدول المعنية، على أنه يجب استخدام رسائل مجلس الأمن للجماعتين في المستقبل الفوري من أجل التشاور مع القاعدة الجماهيرية. ونحن في انتظار ردهما. وسوف نعطيهما بعض الوقت، ولكن إذا مرت المهلة، التي لم يتم تحديدها، ولم يرد من الجماعتين المسلحتين رد إيجابي بشأن نيتهما العودة إلى طاولة التفاوض، فربما سيتمكن رؤساء دول المنطقة عندئذ من أن يقرروا فيما بينهم الإجراءات اللازم اتخاذها.

وتحدث الرئيس بويويا عن قلقه البالغ إزاء عودة المقاتلين، مثلما قلت من قبل، من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتكلمنا عن ذلك بوضوح مع الرئيس كابيلا. كذلك تحدث الرئيس بويويا عن قلقه إزاء مخيمات اللاجئين التي تؤوي ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ بوروندي في الأراضي التنزانية، على الجانب الآخر من الحدود، المخيمات التي أصبحت طبقا لما قاله الرئيس بويويا، قاعدة انطلاق للعمليات السريعة التي تنفذها الجماعات المسلحة في الأراضي البوروندية. وفي اجتماعنا مع الرئيس مكابا في دار السلام اقترحنا فكرة محتملة هي إنشاء لجنة تنزانية - بوروندية لكي تدرس هذا الموضوع وتجد طرقا ملموسة وعملية لمحاولة تهدئة التوترات.

تعقيبي الأخير حول بوروندي هو أنه لا بد أن نجد طريقة تسمح للرئيس مانديلا، الميسّر المقيم في جوهانسبرغ، وممثل الأمين العام في بوجومبورا، السيد جان أرنو، الذي اضطلع بعمل رائع، بأن يتمكنا من القيام بعمل أفضل معا. ولقد اتصلنا بالرئيس مانديلا بعد التكلم مع الأمين العام، ولكننا نحتاج بلا شك إلى سعة الخيال والإبداع في إيجاد السُبل لمساعدة الرئيس مانديلا على النجاح في بوروندي.

وأود أن أختتم كلامي بالإعراب عن الثناء الحار، باسم جميع أعضاء الوفد، على العمل الممتاز الذي تضطلع به الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي. إن الكتيبة السنغالية التي رأيناها في الميدان في مبانداكا، والتي كانت تعمل في ظروف عصيبة، تقدم مثالا جليا لما يمكن للأمم المتحدة أن تحققه. وكما قلت في وقت سابق، كان وصول التونسيين مثار إعجابنا أيضا.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أثني على رجلين: السيد كامل مرجان، الممثل الخاص للأمين العام لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي تمكَّن بما أبداه من عزيمة وحذر وحكمة واستعداد وجهد لا يكل من أن يحقق ما كان يبدو في السنة الماضية في حكم المُحال - وأعني به ذلك المناخ الواضح من الثقة والتعاون القائم حاليا بين الأمم المتحدة والسلطات الكونغولية، أيا ما كانت؛ والسيد جان أرنو في بوجمبورا، الذي قام، في ظروف لا تقل صعوبة، بعمل رائع بإشراك الأطراف كافة في حوار. وأخيرا، أود أن أشيد بكل أعضاء فريق الأمين العام، الذين ساعدونا في الإعداد لهذه الرحلة. لقد كان من دواعي سرورنا أن نتمكن من القيام بمثل هذه المهمة التي أعد لها بشكل جيد.

ولنكن واضحين: إن بعثة الأمم المتحدة سيستمر انتشارها هناك فترة طويلة. وعلينا أن نتابع باهتمام النتائج التي تحققها هذه البعثة على أساس شبه يومي. وسيكون علينا أن نتقدم تدريجيا نحو السلام. ولا يمكننا أن نتوقف في منتصف الطريق، لأن التوقف سيعني التراجع. وأعتقد أن

وفدنا بكامل أعضائه لديه نفس التصميم، لأنه إن لم تضطلع الأمم المتحدة ومجلس الأمن بهذه المهمة، فمَن الذي سيقوم بذلك؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر سفير فرنسا على التقرير الذي وافانا به.

وأود أن أعرب عن تقدير المجلس للجهود التي بذلها أعضاء البعثة كافة ولقيادة السفير لفيت.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أثني على بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى، التي انتهت لتوها. وأعتقد أن هذه الزيارة الهامة والتي جاءت في أنسب وقت نجحت في تعزيز الزخم الذي تحقق مؤخرا من أجل السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأثبتت مدى الاهتمام الذي تبديه الأمم المتحدة بعملية السلام هناك. وقد استمعنا إلى إحاطة إعلامية شاملة ومفصلة من السفير لفيت، الذي ترأس البعثة.

إن مجلس الأمن، بزيارة الدول الموقِّعة على اتفاق لوساكا، وبوروندي أيضا، يسلِّم بالعلاقة الوثيقة بين الصراعين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. ومن الواضح أنه يجب أن نعمل من أجل ضمان تنفيذ كل من اتفاقي لوساكا وأروشا، إن أردنا أن نحقق السلام في المنطقة.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية، البلد الشاسع المترامي الأطراف الذي يعاني من الفقر، والذي دمره الصراع، والذي يكاد يخلو من أي بنية تحتية، تشكل تحديا كبيرا على الأصعدة العملية والإدارية والسوقية لأي بعثة خارجية. ولكن أمامنا الآن فرصة حقيقية للسلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأعتقد أن السفير لفيت قد شرح ذلك بوضوح شديد.

ثمة إشارة هامة على ذلك، هي إعادة فتح الشبكة النهرية بجمهورية الكونغو الديمقراطية لوصول المساعدات الإنسانية والتبادل التجاري بين كينشاسا وكيسانغاني. والأهم من ذلك هو ما تحقق من تقدم في فض الاشتباك، وقد عملت الأمم المتحدة بنشاط على مساعدة الأطراف في تنفيذ التزاماها. لقد نشرت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ٤٩٠ مراقبا عسكريا، يدعمهم ١ ٦٦٠ جنديا، للتأكد من فض الاشتباك. وبالفعل، تأكدت البعثة من نحو ٦٠ في المائة من مواقع إعادة الانتشار.

وفي المستقبل القريب، سوف تستكمل الأطراف خطط انسحاب جميع القوات الأجنبية، وكذلك نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادتها إلى أوطاها وإعادة إدماجها وإعادة توطينها. وستمثل هذه العملية، أيضا، تحديا كبيرا لبعثة منظمة الأمم المتحدة وللمجتمع الدولي برمته. والتخطيط لهذه العمليات بدأ بالفعل. وبالطبع، علينا أن نعمل مع مَن هم في الميدان - ويجب أن يدرج ذلك في التخطيط الإجمالي للمرحلة الثالثة للبعثة. وأعتقد أن نفاذ البصيرة الذي أضفاه المجلس سيكون مفيدا أيضا ونحن نتجه إلى المرحلة الانتقالية وتنفيذ المرحلة الثالثة. وتوصياتي بالنسبة لتلك المرحلة سترد في تقريري المقبل لمجلس الأمن، الذي سيصدر في منتصف شهر حزيران/يونيه، وآمل أن يسهم المجتمع الدولي بسخاء في هذه المرحلة أيضا.

ومن الأمور ذات الدلالة أنه حدث تغير أيضا في المناخ السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي الآونة الأخيرة شهدنا تقدما في الحوار بين الطوائف الكونغولية، الذي سمعنا عنه للتو، أنه عنصر لا غنى عنه في عملية السلام. والتطورات الأخيرة تشمل توقيع الأطراف الكونغولية في ٤ أيار/مايو في لوساكا على إعلان للمبادئ من أجل إجراء الحوار؛ وإعلان الرئيس كابيلا في ١٧ أيار/مايو رفع الحظر عن الأحزاب السياسية، وإعلان السير كيتوميلي ماسيري

الميسِّر للحوار بين الأطراف الكونغولية، إنه سيدعو لاجتماع تحضيري للحوار في السادس عشر من تموز/يوليه، وهو ما سمعناه للتو، الأمر الذي قد يفتح المجال واسعا أمام المصالحة السياسية.

ومن بين التحديات الملحَّة المتبقية في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اسمحوا لي بأن أبرز ما يلي. أولا، فيما يتعلق بالأوضاع الإنسانية، أدت التطورات السياسية والعسكرية الأخيرة إلى زيادة إمكانية الوصول إلى المجتمعات الضعيفة بما في ذلك بعض المجتمعات التي كان من المتعذر الوصول إليها منذ بدأت الحرب. ويجري في الوقت الراهن تقييم الاحتياجات في تلك المناطق. ولا بد من توفير موارد إضافية لمواجهة الاحتياجات الناشئة، وكذلك تمويل المشروعات ذات النتائج السريعة، التي يمكن أن تعود على السكان بالنفع فورا.

وبصراحة، أعتقد أن الدعم الدولي الحالي للأنشطة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية منخفض بشكل غير مقبول، فلم تتجاوز الاستجابة للنداء الموحد لعام ٢٠٠١ لجمع مبلغ ١٣٩,٤ مليون دولار، أكثر من ٢٠ في المائة. وقد يرغب المجلس في معالجة هذا الموضوع مع المانحين بوصفه أمرا ملحاً.

ثانيا، أود أن أتكلم عن حقوق الإنسان. وأعتقد أننا قد استمعنا إلى ما يكفي عن حقوق الإنسان. فالأوضاع المتردية فيما يتعلق بحقوق الإنسان للمدنيين مسألة معروفة جيدا لأعضاء المجلس. وأعتقد أن من الأهمية بمكان تصعيد أنشطة المراقبة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في هذا المجال دون إبطاء. وبالتعاون مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، اتخذت خطوات لزيادة عدد الموظفين المسؤولين عن حقوق الإنسان في البعثة. وفي نفس هذا المجال، لا بد من معالجة مسألة الإفلات من العقاب من خلال التحقيق في المذابح المزعومة والانتهاكات الكبرى الأخرى لحقوق الإنسان. ولا يمكن إقرار سلام دائم دون المحاسبة على الجرائم الأشد قسوة.

ثالثا، وكما يعلم المجلس، ثمة ممارسة منتشرة في جميع القوات المتحاربة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي استخدام الأطفال الجنود. وممثلي الخاص المعني بالأطفال في الصراع المسلح، السيد أولارا أوتونو، يزور جمهورية الكونغو الديمقراطية في الوقت الحالي، وأتطلع إلى تلقي توصياته حول كيفية معالجة هذا الموضوع بشكل شامل.

وعلى جانب منفصل، تظل الأوضاع الأمنية غير مستتبة، لا سيما في شرق البلاد. ففي محافظة إيتوري، حيث قتل ستة من العاملين في لجنة الصليب الأحمر الدولية مؤخرا، كانت منظمة ميميسا المنظمة الدولية الوحيدة التي استأنفت العمل خارج العاصمة الإقليمية بونيا. ولا يوجد في الوقت الحالي سوى ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة المسؤولين عن الأمن الميداني في سائر هذا البلد، وهو عدد غير كاف تماما.

إننا نواجه تحديا مروعا بصورة حقيقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أني أعتقد أن هناك أساسا للسلام، استنادا إلى التقدم المحرز في ثلاثة مجالات: الالتزام بوقف إطلاق النار، الذي سمعنا به على التو؛ والاستمرار في فض اشتباك القوات؛ وتحرير الحياة السياسية. وكما يعلم الأعضاء جيدا، لن تجلب بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية السلام بمفردها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. إذ لا بد أن يقود المسيرة قادة وشعوب المنطقة وأن يخلقوا ثقافة سلام جديدة ويتعايشوا معا. أما من خارج المنطقة، فيتعين على كل عضو في أسرة الأمم المتحدة أن يساعد في ضمان السلام وتحسين حياة الشعب الكونغولي.

وأشيد بالتزام المجلس ومساهمته في هذه القضية وأتطلع إلى الاستفادة من التقدم المحرز حتى الآن. وأعتقد أن

المجلس ينبغي أن يشعر بالفخر إلى حد كبير إزاء بعثته وإزاء ما حققته على أرض الواقع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد إلكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أود، أولا وقبل كل شيء، أن أعرب بالنيابة عن حكومتي وبالأصالة عن نفسي، عن خالص تعازينا لحكومة وشعب جمهورية زمبابوي بوفاة سعادة السيد موفن ماهاتشي، وزير الدفاع، الذي قضى نحبه يوم السبت الماضي في حادثة مأساوية. لقد قام السيد ماهاتشي بدور رئيسي للدفاع عن السيادة الوطنية لبلده وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي. وتعد وفاته المفاجئة خسارة كبيرة للشعب الكونغولي. وفي هذه اللحظة الحزينة، نعرب عن تعازينا لأرملة السيد ماهاتشي وأطفاله، وعن مواساتنا لأسرة الفقيد.

في ٣ أيار/مايو استمع المجلس إلى سعادة السيد ليونارد شي أوكيتوندو وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لبلدي، حينما أعرب عن سروره لرؤيتك، سيدي، رئيسا لمجلس الأمن في شهر أيار/مايو، لقد كانت مهمة هامة وحاسمة لإيجاد حل نهائي للحرب العدوانية التي وقع بلدي ضحية لها منذ آب/أغسطس ١٩٩٨. وينعكس هذا أيضا في رسالة السلام والمصالحة الهامة التي نقلتها للتو بعثة مجلس الأمن التي أوفدت إلى جميع بلدان منطقة البحيرات الكبرى.

ويرحب وفدي بوجود السيد كوفي عنان، الأمين العام، معنا هنا اليوم؛ ونغتنم هذه الفرصة لنثني عليه لأنه أبقى الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية من بين أولوياته العليا. ونشكر أيضا السيد كامل مرجان، ممثل الأمين العام، وجميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في جمهورية الكونغو الديمقراطية على العمل الممتاز الذي يقومون به في بلدي.

ويعرب وفدي عن خالص شكره للسفير جان - دافيد لفيت، سفير فرنسا والأعضاء الآخرين في بعثة مجلس الأمن لوضوح التقرير المعروض الآن على المجلس، وإن كان نشره قد تأخر. ونعرب عن الشكر لهم لحضورهم ونجاحهم في تنفيذ بعثة مجلس الأمن التي أوفدت إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى بقية بلدان المنطقة وهي بعثة حملت معها رسالة من الأمل والسلام: وكانت مصدرا أعاد الطمأنينة من جديد للشعوب في الكونغو وفي سائر بلدان المنطقة.

ووفقا لرأي وفدي، وجهت البعثة رسالة قوية نقلت عزم مجلس الأمن الحقيقي الجماعي على المضي قدما في عملية السلام، ووضع حد لنهب ثروات جمهورية الكونغو الديمقراطية والنظر في مسألة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ترتكب في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ بداية العدوان.

وترحب حكومتي أيضا بالشراكة التي أقيمت منذ سنتين بين مجلس الأمن واللجنة السياسية لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعرب عن الأمل في أن يستمر هذا التعاون حتى تتم استعادة السلام الحقيقي في بلدي.

لقد حان الوقت ليعلن مجلس الأمن أن الحرب العدوانية فاقت حدود ما هو محتمل ومقبول، وأنه يتعين على القوات المحتلة أن تعود إلى أوطانها على الفور دون مزيد من الضجيج. إن وفاة ثلاثة ملايين مدنيين كونغوليين، حسبما أفادت به تقارير لجنة الإنقاذ الدولية وهي لجنة غير حكومية، ليست مجرد حادثة يؤسف لها؛ إنها مأساة حقيقية. لقد كانت المذبحة التي وقعت في بلدي نتيجة لسياسة ''التطهير'' المحكمة التخطيط، لا سيما من جانب رواندا، انتقاما لما

حدث منذ سبع سنوات ووفقا لسياسة توطين أشخاص من ذلك البلد في مقاطعتي كيفو ومانيما. ولا بد من تقديم الأشخاص المسؤولين عن عملية الإبادة الجماعية التي تعرض لها الشعب الكونغولي إلى المحاكمة ومعاقبتهم.

وتقع المسؤولية أيضا على السلطات الأوغندية التي استهلت الخلاف الإثني بين جاليتي هما ولندو وقامت بدور حاسم في ثلاث حروب في كيسانغاني، حيث لقي أكثر من ١ ٠٠٠ كونغولي حتفهم. ولا بد أيضا من تقديم السلطات البوروندية والأوغندية والرواندية المسؤولة عن هروب الآلاف من الكونغوليين - الذين هم الآن إما لاجئون أو مشردون في الداخل - إلى العدالة. ولا بد أن يفهم قادة هذه البلدان أن القدر الضئيل من الاحترام الذي يتمتعون به في المجتمع الدولي ليس ضمانا للإفلات من العقاب. وليس هناك عفو لهم؛ ولا بد أن يدركوا أنهم عاجلا أم آجلا سوف يقدمون إلى المحاكمة.

وتُذكّر حكومتي المعتدين بالتزاماتهم فيما يتعلق بسلامة وأمن المدنيين وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. ونؤكد على أنه لا بد للقوات المحتلة أن تتحمل المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الأراضي الخاضعة لسيطرتها. وفي هذا السياق، تعرب حكومتي عن الأسف للأحداث التي تبعث على الأسى التي أدت في نيسان/أبريل إلى مقتل بعض موظفي لجنة الصليب الأحمر الدولية، ومؤخرا إلى اختطاف بعض العاملين في شركة الغابات التي كانت تستغل الأخشاب بصورة غير قانونية في الجزء الشرقي من بلدي، الواقع تحت الاحتلال.

ومن الأهمية، بل من الأهمية الحاسمة فعلا، أن يتم تعجيل عملية فض الاشتباك والانسحاب كي يتسنى وضع حد لحالة الشعب الكونغولي البائسة.

ومجلس الأمن لا يسعه بعد الآن أن يشعر بالارتياح إزاء الإعلانات المدوية المتكررة بشأن احتمال التحرك نحو فض الاشتباك بين القوات أو انسحابها. وينبغي أن يلتزم المجلس بقراراته وأن يجبر الأطراف على تنفيذها أيضا. وفي لوساكا، رحبت البعثة واللجنة السياسية بالبيان الذي أصدره، فيما يتعلق بمنطقة الاحتلال الأوغندي، أحد الأطراف الموقعة بما يفيد بأن فض الاشتباك سوف يتم في المناطق المتفق عليها اعتبارا من ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وليس بمستطاع ذلك الطرف أن يتذرع باحتجاجات الأمن كشروط مسبقة لفض الاشتباك.

وهذا تحد لا بد أن يتصدى له مجلس الأمن. ماذا سيحدث إذا لم يتحرك ذلك الطرف ويبدأ الانسحاب في اليومين القادمين؟ هي سينتظر المجلس صدور بيان آخر بحسن النوايا، فيعرّض مصداقيته للخطر؟ أم أن المجلس سوف يستخدم سلطته في نهاية الأمر لفرض تدابير الإنفاذ على ذلك الطرف وفقا لأحكام القرار ١٣٤١ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠١؟ هذه الأسئلة جديرة بإجابات ملائمة.

نهج انسحاب القوات الأجنبية يشمل جدولا زمنيا بدأ في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠١؛ يستند إلى القرار ١٣٤١ (٢٠٠١). ونفهم من ذلك أنه ينبغي للأطراف أن تقدم بحلول ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ معلومات عن نشر قواتها وينبغي أن تصدر الأوامر بالانسحاب.

ثمة عملية موازية تتمثل في نزع سلاح المجموعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادتها إلى أوطانها أو توطينها وهي عملية ينبغي أن تنفذ وفقا لاتفاق لوساكا، الذي أشير إلى أنه يسلّم بضرورة التصدي للشواغل المتعلقة بالأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة.

وتنوي حكومة بلادي توفير جميع المعلومات اللازمة في الوقت المناسب لكي تسهم إسهاما فعليا في إعداد وتنفيذ

خطط الانسحاب ونزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين وإعادة الإدماج في إطار المرحلة الثالثة لنشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومقدار الانسحاب والمنطقة الجغرافية التي يغطيها ورفض تقسيم الكونغو بصورة دائمة، وضرورة تناول المهام العديدة لحفظ السلام بعد انسحاب جميع القوات الأجنبية، أمور تتطلب زيادة كبيرة وهامة في عدد أفراد بعثة الأمم المتحدة المدنيين والعسكريين والمنتسبين إليها، فضلا عن توسيع نطاق ولايتها بحيث يسمح لها بتنفيذ السياسات الملازمة التي تهدف إلى كفالة إرساء السلم والأمن والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولهذا، تدعو حكومة بلادي المجلس إلى الشروع في دراسة إمكان زيادة أفراد بعثة الأمم المتحدة فور البدء بالمرحلة الثالثة من الانتشار.

وتنوه حكومة بلادي باقتراح الرئيس ماسيري، مُيسر الحوار بين أبناء الكونغو، بعقد الاجتماع التحضيري للحوار في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠١. وفي هذا الصدد، أود مرة أخرى أن أؤكد أن حكومة بلادي ستبذل كل ما في وسعها لمساعدة الميسر بحيث يمكن عقد الاجتماع في الموعد المحدد.

وبالمثل، نأمل في أن نتمكن معا من إجراء الحوار بين الأطراف الكونغولية في أقرب وقت ممكن، بحضور جميع الفئات والحركات السياسية - الاجتماعية في بلادنا دون أي تدخل أجنبي أو ضغط عسكري بحيث نتمكن من النظر والتأمل في مستقبل الأمة الكونغولية وتقرير المؤسسات الجديدة للجمهورية المقبلة. وقد يقدر في ضوء ذلك نشر المرسوم ٢٠٠١/٠٠١ في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠١، بشأن تنظيم وعمل الأحزاب والتجمعات السياسية.

وسيقرر المشاركون في الحوار بين الأطراف الكونغولية مواعيد ومكان الحوار. ويمكن الآن لحكومة بلادي أن تؤكد استعدادها للاجتماع التحضيري الذي سيعقد وللحوار الذي سيجري في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وستبذل حكومة بلادي قصارى جهدها لكي تكفل الأمن لجميع المشاركين في الاجتماع التحضيري وفي الحوار نفسه. وبالمثل، تؤكد حكومة بلادي للمجلس أنها ستتخذ جميع التدابير الممكنة لتوفير الأمن لأعضاء اللجنة العسكرية المشتركة، التي ستتشاطر مقر بعثة الأمم المتحدة في كينشاسا. وإذ تضطلع حكومة بلادي بذلك، فلا شك أنها ستنعم بدعم القوات التونسية في بعثة الأمم المتحدة المنتشرة في العاصمة. ولا بد من تنفيذ هذه المشاركة في الموقع لكي تتمكن اللجنة العسكرية من الاضطلاع بولايتها في ظل أفضل الظروف الممكنة.

وفي العام الماضي، كانت مدينة كينشاسا منطلقا لبدء الحرب العدوانية. وكانت كينشاسا مسرحا لاشتباكات عنيفة على نحو استثنائي بين القوات المسلحة النظامية الأوغندية والرواندية، في انتهاك صارخ لاتفاق وقف إطلاق النار. والقتال الذي نشب مؤخرا تحت أعين بعثة الأمم المتحدة، أدى إلى خسائر ضخمة في الأرواح وإلى تدمير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمدينة. وكانت أسباب القتال معروفة تماما وجرى تأكيدها منذ ذلك الوقت. وكانت صراعا على التحكم في الموارد الطبيعية للمحور الاقتصادي الثالث لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

واستطاعت البعثة أن ترى بنفسها أنه لم يجر بعد نزع السلاح من مدينة كيسانغاني الشهيدة، انتهاكا للأحكام ذات الصلة من القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وستطلب حكومة بلادي إلى مجلس الأمن أن يتخذ التدابير الواجبة لكفالة نزع السلاح الفعلي من مدينة كيسانغاني ولمطالبة أوغندا ورواندا المشهورتين

بالعودة إلى الإجرام بتقديم التعويضات عن الخسارة في الأرواح والأضرار المادية في المدينة.

ويجب على قوات رواندا أن تجلو عن كيسانغاني. والقوات الأوغندية المتورطة والقابعة في ضواحي المدينة يجب التصريح لها بالعودة إلى بلدها. والترحيب الذي قدمه سكان كيسانغاني إلى القوات المغربية دليل في حد ذاته على ضجر الشعب الكونغولي بأسره ورفضه للوجود غير المرغوب فيه لهذه القوات التي لم توجه الدعوة إليها. والقوات المغربية في بعثة الأمم المتحدة قادرة تماما على توفير الأمن اللازم لمدينة كيسانغاني. ويجب تعزيز وجودها. وقدرة الأمم المتحدة على مجابهة تحدي نزع السلاح من كيسانغاني ستكون شاهدا على سلطة مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالحالة في بوروندي، يسر وفد بلادي أن يدعى وفد، برئاسة وزير الدفاع في بوروندي، إلى المشاركة للمرة الأولى في الاجتماع المشترك للجنة السياسية لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمناقشة عملية نزع السلاح وتسريح وإعادة توطين وإعادة إدماج جميع الجماعات المسلحة. ويسرنا كذلك أنه أثناء الزيارة التي قام بها المجلس، استطاع أن يجتمع مع قادة الجبهة البوروندية للدفاع عن الديمقراطية.

وكما يعلم أعضاء المجلس، رغم أن بوروندي ليست من الأطراف الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن ذلك البلد، رغم دحضه وإنكاره اللذين لا مصداقية لهما، يواصل الاحتفاظ بعدد كبير من قواته في أراضي بلادي.

ولهذا، فإن اجتماعات لوساكا هامة جدا لأنها قد تشجع بوروندي على مواصلة سحب قواتها، الذي لوحظ في شهر آذار/مارس الماضي، كما أكدنا في مذكرة موجهة إلى مجلس الأمن في نيسان/أبريل الماضي ونوه بها الأمين العام في الفقرة ٢٨ من تقريره السابع عن بعثة الأمم المتحدة. وهذه الاجتماعات تحذير أيضا لذلك البلد بأنه لا بد أن يوقف على الفور إعادة نشر قواته، الذي لوحظ في الأسبوع الماضي في منطقة كاليمي، وأن ينسحب من تلك المدينة ومن منطقتي فيزي ويوفيرا، اللتين يتحكم فيهما الجيش النظامي لبوروندي تحكما كاملا في الوقت الحالي.

وفي نيسان/أبريل الماضي في ليبرفيل، غابون، طرحت مسألة سحب قوات بوروندي في محادثات على أرفع مستوى بين بلادي وبوروندي. واعتزمنا مواصلة مناقشاتنا في بوجومبورا، بالتزامن مع أعمال لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وكان لنا أن نحرز تقدما كبيرا لولا محاولة انقلابية قام بها ضباط صغار في الجيش البوروندي.

ولهذا، تكون لاجتماعات لوساكا أهمية كبيرة بالنسبة لنا لأنها من ناحية تبرئ حكومة بلادي من أي تورط وتشهد على عدم تحيزها في الأزمة الداخلية في ذلك البلد، ومن ناحية أخرى توفر بعدا جديدا في المفاوضات بين الأطراف البوروندية.

ونحن مقتنعون بأن تسوية الأزمة في بوروندي ستترك أثرا إيجابيا على وقف الحرب العدوانية. ولهذا، يراودنا أمل كبير في ألا تعاني جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد الآن العواقب السلبية للحالة في بوروندي. ونرجو أن يتمكن شعب بوروندي الشقيق من إحلال الوئام الوطني مرة أخرى في أقرب وقت مستطاع. ونحث الرئيس نلسون مانديلا على بذل قصارى جهده لإعادة سفينة بوروندي الطيبة إلى مجراها وعلى هدايتها إلى مرساها بأمان، وبخاصة من خلال العملية التي بدأت في أروشا.

لقد عانى الشعب الكونغولي ويظل يعاني بشجاعة مثلي من آثار انتقال سياسي طويل كانت له عواقب مدمرة على بنيته التحتية الاقتصادية، فضلا عن صراعين مسلحين، لا يزال أحدهما جاريا. والواقع أن جمهورية الكونغو الديمقراطية اليوم بلد فقير ومثقل بالديون، عملت الصراعات المتتالية فيه على تفاقم سرعة تدمير نسيجه الاقتصادي وبنيته التحتية الاجتماعية، التي سبق أن تضررت بشدة جراء سنوات من سوء الإدارة.

وفي جميع أنحاء مقاطعات بلادنا، أصبح الوصول إلى القرى محفوفا بالمخاطر إلى أقصى حد نتيجة لتدمير الطرق وانعدام الأمن. وقد تداعت الرعاية الصحية بأكملها، مما جلب سوء التغذية، والأوبئة المتكررة والنقص في الأدوية. ووفقا لأرقام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أثرت الحرب تأثيرا مباشرا على حوالي ١٦ مليون نسمة، أي ٣٣ في المائة من السكان الكونغوليين. وبالمثل، فإن التخفيض المزمن لعملتنا الوطنية، وبخاصة التخفيض الذي أوصى به مؤخرا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كان له أثر مدمر على الحياة اليومية في الكونغو.

ولهذا، رحب الشعب الكونغولي ترحيبا كبيرا بفتح نهر الكونغو بين كينشاسا ومبانداكا. ولدينا أمل كبير في أن يعمل الوصول السريع لقوات أوروغواي في بعثة الأمم المتحدة على توفير الأمن على طول النهر، والسماح باستئناف انتقال السلع والأفراد، والإسهام من خلال هذه الأعمال التجارية في إعادة بدء النشاط الاقتصادي في المناطق المتضررة.

ولذلك، فإن المجتمع الدولي مدعو لمساعدة بلدي على الخروج من الأزمة التي يجد نفسه فيها وذلك، في جملة أمور، بالمشاركة في مبادرات تستهدف استعادة السلام الدائم واستئناف شراكات وتعاون ثنائي ومتعدد الأطراف وفقا لخططنا الإنمائية الوطنية، التي ستوضع للرفاه الاقتصادي والاجتماعي لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولما كان السلام شرطا ضروريا مسبقا للتنمية، فإن مجلس الأمن والمجتمع الدولي مدعوان أيضا للنظر في مسألة الحالة في الكونغو من منظور استجابة مناسبة في فترة ما بعد انتهاء الصراع.

وجمهورية الكونغو الديمقراطية، في سعيها الذي لا يكل للعيش في سلام ووئام مع كل جيرانها، تؤيد تمام التأييد فكرة عقد مؤتمر دولي بشأن

السلم والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. وبلدي مقتنع بأن عقد مؤتمر كهذا سيكون أحد السُبل السلمية لإحلال السلام والتفاهم في منطقتنا كلها، التي تعاني كثيرا منذ حوالي عشر سنوات حتى الآن. وكل البلدان في المنطقة تواجه نفس المهمة الخاصة بتعزيز السلام الداخلي وتحقيق إعادة البناء الاقتصادي. واستئناف علاقات حُسن الجوار سيكون أساسيا لكل بلداننا. ويتوقف علينا نحن استعادة السلام إلى منطقة البحيرات الكبرى وتهيئة الظروف المناسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. والانتعاش في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إذا ما جرى تعزيزه، لا يمكن إلا أن يكون إيجابيا لمنطقة البحيرات الكبرى كلها، التي تعد رواندا وبوروندي جزءا منها. وسنتمكن معا، وإن كان بطرق مختلفة، بطبيعة الحال، من إعادة بناء الآلية التنظيمية التي كانت قائمة منذ وقت غير بعيد بين بلداننا الثلاثة للمساعدة على ضمان التعايش السلمي. وتلك الآلية قامت أيضا بدور هام في منع الصراع وكانت تستهدف تحقيق الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى كلها.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يقول إن الكونغو حكومة وشعبا تأثرت تأثرا عظيما بزيارة بعثة مجلس الأمن، وبالأعضاء أنفسهم وبالتزامهم بقضية السلام في بلدي. ونحن نعتقد أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ستستعيد السلام

والكرامة ووحدة أراضيها. وسيكون هذا انتصارا لمجلس الأمن وللمجتمع الدولي بأسره. ونحن نوجه دعوة مقدما إلى أعضاء مجلس الأمن لزيارتنا مرة أخرى في منطقة البحيرات الكبرى عندما يستعاد السلام لكي يروا الإنجازات العظيمة التي سيساهمون في تحقيقها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل رواندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالفرنسية): حكومة رواندا تود أن تهنئ مجلس الأمن على مبادرته الهامة، تحت إشراف ودعم الأمين العام، المتمثلة في زيارة منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. بالنسبة لنا، كانت تلك الزيارة ناجحة ليس فيما يختص بالمجلس الذي قام بالزيارة فحسب، وإنما أيضا بالنسبة لبلدان المنطقة التي زارها. وبوصول أهم هيئة تابعة للأمم المتحدة إلى أرض الميدان، عزز من جديد اتفاق لوساكا للسلام، وأعرب موقعوه عن العزم على تحقيقه بنجاح.

ومع ذلك، فإن نزع السلاح وفض اشتباك القوات السلبية، التي تشمل الذين خططوا ونفذوا الإبادة الجماعية في رواندا – أي ميليشيا أنتراهاموي والقوات المسلحة الرواندية السابقة، التي رُحِّب بها بحفاوة على التراب الكونغولي منذ زمن نظام موبوتو، ما زالا ضروريين. وتلك القوات ستظل عقبة ما لم يتم السيطرة عليها. وكل أنواع الدعم التي تقدم إلى تلك القوات، أيا كان مصدرها، يجب أن تتوقف فورا وبالتأكيد.

ويسر حكومة رواندا أن ترى أن مجلس الأمن توصل منذ الزيارة التي قام بها، عن طريق التقرير الذي قدمه سفير فرنسا، الذي ترأس البعثة، إلى نتيجة مؤداها أن هناك حاجة إلى تقديم المساعدة من أجل إعادة تأهيل البلدان التي كانت ضحية الصراعات وتعميرها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية، وأن التضامن الدولي يجب أن يتبلور بسرعة كبيرة، وبخاصة من أجل رواندا، التي هي، للأسف، الضحية الأفريقية التي عانت أكثر ما عانت من جريمة الإبادة الجماعية البشعة. ولقد تمكن أعضاء المجلس من زيارة مواقع الإبادة الجماعية خلال زيارتهم لرواندا وأمكنهم التعرف على بشاعة الجرائم التي ارتكبت.

وفي هذا الصدد، لو كان مجلس الأمن قد أولى اهتماما خاصا لتقرير اللجنة التي ترأسها رئيس الوزراء السويدي السابق السيد كارلسون ولتنفيذ توصياتها المتعلقة بتقديم المساعدة المالية إلى رواندا في فترة ما بعد انتهاء الإبادة الجماعية، لوفر ذلك مساعدة عظيمة لنا.

إن اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا للسلام، التي ترأسها رواندا، ستواصل التعاون الوثيق مع مجلس الأمن وذلك حتى يمكن تحقيق رغبتنا في أن نرى اتفاق لوساكا للسلام وقد نفذ بحذافيره.

دعوني أختتم هذا البيان المختصر بتهنئتكم بحرارة، سيدي الرئيس، على رئاستكم البارزة للمجلس في شهر أيار/مايو ٢٠٠١، وكذلك لقيادتكم المناقشات الحالية والسابقة بشكل فعال جدا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل رواندا على كلماته الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلمة التالية على قائمتي هي ممثلة جنوب أفريقيا، أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة ندلوفو (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. ونود أيضا أن نثني على مجلس الأمن، تحت رئاستكم، للمبادرة الهامة التي اتخذها

بإيفاد بعثة إلى منطقة البحيرات الكبرى وتقديم هذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة.

ويود وفد بلدي أيضا أن يشكر السفير لفيت على إحاطته الإعلامية الشاملة. لقد كانت لزيارة البعثة إلى المنطقة أهمية تاريخية لأنها اشتركت واستشارت طائفة كبيرة من الأطراف المعنية. وقد أمكن للزيارة أن تعيد تركيز الاهتمام العالمي على الصراع في منطقة البحيرات الكبرى. وعلى نحو مشابه، ستقطع الزيارة شوطا طويلا في تعزيز مصداقية مجلس الأمن بين شعوب منطقة البحيرات الكبرى.

ووفد بلدي يعتقد أن هناك الآن، أكثر من أي وقت مضى، فرصة عظيمة لتحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نأمل أن يظل الزخم الذي تولّد نحو إحلال السلام قائما، وأن يحقق نهاية سريعة للصراع. وذلك الزخم يمكن الإبقاء عليه إلى حد كبير عن طريق الانتشار السريع للمرحلة الثالثة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد أحاط وفدي علماً بتقرير البعثة، ورغم أنه لم تتح لنا بعد الفرصة لدراسته، فإننا نرجو أن يكون فيما قدّمته الأطراف التي يهمها الأمر من آراء ومقترحات ما ينير على نحو أفضل مسار العمل الذي يتخذه مجلس الأمن في المستقبل. وينبغي أن تزيد الأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا دعمها لمشاركة المجلس وذلك بمراعاة وقف إطلاق النار والتقيد بالتزاماتها بموجب خطتي كمبالا وهراري لفض الاشتباك.

ولا يزال الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية يشكل العنصر الرئيسي في إقامة عملية ديمقراطية عريضة القاعدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويرحّب وفدي في هذا الصدد بما أعلنته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من السماح للأحزاب السياسية بالمشاركة في الحوار بين الأطراف الكونغولية.

ومن الأهمية بمكان لإقرار سلام مستدام أن تستكمل عملية السلام بإنعاش النشاط الاقتصادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيكون لإعادة إنشاء الهياكل الأساسية للاتصالات والنقل أهمية حيوية في تحقيق هذا الإنعاش. وفي هذا الصدد، يرجو وفدي أن يؤكد أهمية الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لتنفيذ المشاريع ذات الأثر السريع. وسيكفل الأخذ بهذا النهج في تحقيق السلام والاستقرار أن يتسنى لسكان جمهورية الكونغو الديمقراطية وهم يستعيضون بالسلام عن المدافع أن يركزوا طاقاتهم على تعمير بلدهم.

ويرى وفدي أن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية هو الذي سيحدد مصيره في نهاية المطاف. بيد أننا نرى أن المجتمع الدولي يمكن أن يسهم في إعادة السلام والاستقرار والتنمية إلى ربوع ذلك البلد. وتود جنوب أفريقيا أن ترى في جمهورية الكونغو الديمقراطية حالة يمكن فيها لجميع الناس أن يستفيدوا من الموارد الطبيعية الهائلة التي يزخر بها البلد. وإذا أمكن التوصل إلى حالة الحرية من الخوف، فسوف تكون الحرية من العوز من بين فوائدها على المدى الطويل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل ناميبيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أندجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم يا سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة. فهي تشهد من جديد على الجدية التي ينظر بها وفدكم إلى الحالة في منطقة البحيرات الكبرى ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونود أن نشكر الأمين العام على حضوره هذا الصباح وعلى البيان البالغ الأهمية الذي أدلى

به. ونثني عليه لما يبذله من جهود متواصلة لإحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أوجه الشكر أيضاً إلى السفير لفيت على عرضه الممتاز لتقرير بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وواضح من التقرير أن البعثة أفادت بشكل كبير من صفات القيادة ومعاني الاحتراف البارزة التي يتسم بها السفير لفيت. وقد أتاحت مهاراته الدبلوماسية في الاضطلاع بمسؤوليات المجلس للبعثة النجاح في تنفيذ ولايتها وتزويد المجلس بتقرير وافٍ يشتمل على استنتاجات وتوصيات قيّمة.

ومن دواعي سرور وفدي أن بعثة مجلس الأمن وجدت أموراً كثيرة مشجّعة في أثناء زيارتها لمنطقة البحيرات الكبرى. ويرجو وفدي أن يشدد على أن من الواضح أن وجود فرصة متاحة للسلام يرجع بصفة رئيسية إلى مبادرات السلام المقبولة التي تقدمت بها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والتزام الأطراف بتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. ونرجو لذلك أن يكون مجلس الأمن قد اقتنع الآن بالحاجة الماسة إلى مواصلة دعمه القوي تمكيناً من النجاح في تنفيذ اتفاق لوساكا على وجه السرعة.

ومن الأهمية بمكان لسلاسة تنفيذ عملية السلام تخطيط المرحلة الثالثة من نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإقرارها في الوقت المناسب. ونعرب في هذا الصدد عن ترحيبنا بتوصية البعثة للمجلس بالنظر في الموافقة على الانتقال إلى المرحلة الثالثة من أنشطة البعثة. وفي كل هذا، نكرر من جديد ضروة أن يؤخذ تعقيد عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعين الاعتبار لدى النظر في الحجم الذي يكون عليه نشر المرحلة الثالثة للبعثة وفي ولايتها.

ويشارك وفدي البعثة في الإعراب عن القلق إزاء التردد في فض الاشتباك من جانب حركة تحرير الكونغو. ونعرب عن موافقتنا على أن يرصد مجلس الأمن الحالة عن كثب ويكفل قيام هذه الحركة بفض الاشتباك كما وعدت في الاجتماع مع اللجنة السياسية.

ومن الشواغل الأخرى المتبقية استمرار احتلال كيسانغاني. ونهيب بمجلس الأمن أن يواصل الإصرار على نزع سلاح كيسانغاني دون مزيد من الإبطاء، وفقاً لأحكام القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠). كما نؤيد توصية البعثة بأن ينظر المجلس في اتخاذ تدابير أخرى لتعزيز الامتثال لهذا القرار. ومن الصواب القول بأن المدينة المذكورة يمكن أن تؤدي دوراً أوسع بكثير في حياة البلد الاقتصادية والسياسية.

كذلك يؤكد وفدي من جديد ما يساوره من قلق عميق إزاء الحالة الإنسانية المتردّية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة في الجزء الشرقي من البلد. ونهيب بمجلس الأمن أن يكفل تقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في ذلك الجزء من البلد للعدالة.

ويرحب وفدي أيضاً بالتقدم المحرز في الإعداد للحوار بين الأطراف الكونغولية. ونود أن نشيد بالسير كيتوميلي ماسيري، الميسّر المحايد، ونعرب عن ترحيبنا باقتراحه عقد اجتماع تحضيري للحوار في ١٦ تموز/يوليه. بيد أننا نود التشديد على أن الحوار المذكور هو من شؤون شعب الكونغو، وينبغي إجراؤه دون تدخل أجنبي.

وفيما يتعلق بتوسيع نطاق الإدارة المدنية إلى المناطق التي تجلو عنها القوات الأجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نرى أن تتولى الحكومة هذه المهام. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة للحكومة في الاضطلاع بهذه المسؤوليات.

ويوافق وفدي على أن في زيادة الأنشطة الاقتصادية في جمهورية الكونغو الديمقراطية حافزاً للعودة الكاملة إلى السلام. ونعرب عن ترحيبنا بإعادة فتح نهر الكونغو، الذي ستترتب عليه، بغضّ النظر عن مزاياه الاقتصادية، نتائج إيجابية لبناء الثقة وتعزيز الشعور بالوحدة الوطنية. ومن الأمور الجديرة بالترحيب تنفيذ المشاريع ذات الأثر السريع، ولكننا نؤيد التوصية بأن ينظر المجتمع الدولي في أن يواكب قدوم السلام تقديم مساعدة اقتصادية أوسع نطاقاً بكثير إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويود وفدي بالإضافة إلى ذلك أن يؤكد مجدداً ما يساوره من القلق بشأن نهب الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي للمجلس أن يعتمد تدابير عاجلة لوقف هذه الممارسات. ونرحب في هذا الصدد بالتوصية بأن ينظر المجلس في اتخاذ التدابير الضرورية لوضع حد لأي استمرار للاستغلال غير المشروع ما لم يتم إحراز تقدم في غضون ثلاثة أشهر.

ويرحب وفدي بجهود بعثة مجلس الأمن لإعطاء زخم لعملية السلام في بوروندي، ونحن نؤيد توصياتها. كذلك نحيي جهود ميسِّر عملية السلام البوروندية، الرئيس السابق نلسون مانديلا، ونواصل دعم عمله الهام. ويؤكد وفدي أيضا على تأييده الكامل لعقد مؤتمر دولي معني بمنطقة البحيرات الكبرى في الوقت المناسب.

وختاما، يود وفدي التأكيد مجددا على التزامه المتواصل باتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وخطّتي هراري وكامبالا لفض الاشتباك وبتنفيذها السريع والكامل. وكذلك نود التأكيد من جديد على تعاوننا الكامل مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ناميبيا على الكلمات الرقيقة التي وجَّهها إلى وفد الولايات المتحدة.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل أوغندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيينديزا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف لي أن أشارك في هذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة لمجلس الأمن حول موضوع منطقة البحيرات الكبرى الهام. ويأتي هذا في أعقاب زيارة بعثة مجلس الأمن للمنطقة. لذلك، وباسم حكومة أوغندا، أشكركم، سيدي الرئيس، وكل أعضاء المجلس على هذه الفرصة.

لدى الترحيب بعودة فريق مجلس الأمن الذي زار منطقة البحيرات الكبرى، بما فيها بلدي، يأمل وفدي ألا يكون الفريق قد نجح في تأدية المهام المنوطة به فحسب، بل وأن تكون الخبرة الهائلة التي لا بد وأن اكتسبها الأعضاء في هذه الزيارة قد أثرت الآن المجلس أيضا وأن يتمكن من استخدامها في تعزيز هدف السلام في المنطقة.

وفي إطار اختصاص البعثة، يود وفدي اغتنام هذه الفرصة لكي يُطلع مجلس الأمن على آخر التطورات في مجالين هما: التقدم المحرز في انسحاب قوات أوغندا، دعما لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وقضية الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن انسحاب القوات الأوغندية يسير على ما يرام. ويمكنني القول إنه يسير حسب الجدول الزمني. فلقد استكملت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية يوم الجمعة الماضي سحب أفرادها من مدينة ايسيرو في شمال شرقي الكونغو. وبدأت أمس، الثلاثاء، المرحلة الثانية من الانسحاب الكامل للقوات الأوغندية من بلدة تدعى غيمينا. وقد يتذكر الأعضاء أنه في شباط/فبراير ٢٠٠١ تم سحب كتيبتنا السابعة من غيمينا، إلا أن بعض الوحدات بقيت هناك لحراسة المطار. ونأمل أن يتم سحب آخر مجموعة بحلول نهاية هذا الأسبوع.

وبعد الانسحاب من غيمينا سترحل قواتنا من ثماني مـدن كونغولية أخرى هي: دونغو، وباسانكوسو، وغبادوليتي، وليسالا، وبيتيمبو، وبيني، وكانياباايونغا، وبافواسيندي.

ولقد طلبت أوغندا من مجلس الأمن السماح لها باستخدام مطار بانغوكا الدولي في كيسانغاني لسحب بعض قواتها ومعداتها الثقيلة الموجودة في بافواسيندي. وأشار رئيس وفد المجلس إلى هذا الموضوع. ويسعدنا أن الأمم المتحدة وافقت لنا على استخدام كيسانغاني، إلا أن هذه الموافقة ما زالت ''مبدئية''، وعلى حد فهمنا أن الموضوع أحيل إلى اللجنة العسكرية المشتركة التابعة لاتفاق لوساكا. وأود أن أؤكد على أن استخدام مطار بانغوكا الدولي هو أمر بالغ الأهمية نظرا لأن كتيبتنا رقم ٦٥ في بافواسيندي لا يوجد أمامها طريق آخر تنسحب منه. لذلك نناشد مجلس الأمن أن يساعدنا في هذه المهمة.

والقضية الثانية التي يود وفدي إطلاع المجلس على تطوراتها تتعلق بالموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد يتذكر الأعضاء أنه أثناء المناقشة التي أجراها المجلس في هذه القاعة بتاريخ ٣ أيار/مايو ٢٠٠١، عقب إصدار تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والثروات الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2001/357)، أعلن الوفد الأوغندي أن حكومة أوغندا أخذت الادعاءات الواردة في التقرير على محمل الجد ورحبت بالفرصة لتسوية هذه الأمور.

وفي ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠١، عيَّنت حكومة أوغندا لجنة تحقيق قضائية مستقلة للتحقيق في هذه الادعاءات. وعينت الحكومة القاضي ديفيد بورتر، وهو قاضي بريطاني متقاعد ومتميز، رئيسا لهذه اللجنة القضائية. ومن بين الأعضاء الآخرين القاضي جوزيف بيركو، وهو قاضي في محكمة الاستئناف، والسيد جون روامبويا، وهو مسؤول أوغندي رفيع المستوى ومتقاعد من الأمم المتحدة.

هذه اللجنة المستقلة ستحقق بأسلوب علني وصريح في هذه الادعاءات وستقدم تقريرا إلى الحكومة من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة. وستبدأ اللجنة عملها يوم الاثنين، ٤ حزيران/يونيه. وسيتم إخطار مجلس الأمن بنتيجة عمل هذه اللجنة في الوقت المناسب.

وأنا واثق من أن أعضاء مجلس الأمن الذين كانوا ضمن الفريق الذي زار منطقة البحيرات الكبرى يتذكرون الاهتمام الشديد الذي أولاهم إياه الرئيس موسيفيني، الذي قضى ساعات طويلة، أرجأ خلالها كل أمور الدولة تقريبا، لكي يناقش مع أعضاء الفريق ويشاطرهم كل أشكال الصيغ الممكنة لإيجاد حل لمشكلة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولم يكن ذلك الاهتمام والانشغال من الرئيس موسيفيني شيئا عرضيا. فلقد أثبت ذلك الجديَّة التي توليها أوغندا للحاجة إلى إنهاء الصراع وإرساء السلم في منطقة البحيرات الكبرى بصفة عامة، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية بصفة خاصة.

لقد تمسكت أوغندا بقوة بأن اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار يعالج مجالين أساسيين هما جوهر الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة . فهو يعالج شواغل الأمن في جميع بلدان المنطقة، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها؛ والبعد الداخلي للصراع، من خلال حوار وطني تشترك فيه جميع الأطراف الكونغولية على قدم المساواة. هذا جزء من اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

ولذلك تؤكد أوغندا من جديد دعمها للحوار فيما بين الكونغوليين تحت رعاية السير كتوميلي ماسيري، الميسر المحايد. وأود أن أبلغ المجلس عن طريقكم، سيدي الرئيس، بأن الرئيس موسيفيني والسير كتوميلي ماسيري اختتما اجتماعا عقداه وفقا لذلك في هذا الصباح في كمبالا.

وتعتقد أوغندا بأن أمننا سوف يتأكد إذا تم إرساء السلام وتحقق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونعتقد بأن بالمستطاع تحقيق ذلك من خلال إطار عمل أكثر صحة، هو اتفاق لوساكا. ولهذا السبب لن يؤثر انسحاب قوات أوغندا من جمهورية الكونغو الديمقراطية على مشاركتنا في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل بوروندي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد نتتوروي (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): أعرب عن خالص الشكر لكم، السيد الرئيس، لتنظيمكم هذه الجلسة العلنية الهامة بشأن منطقة البحيرات الكبرى. وأثني أيضا على السفير جان - دافيد لفيت على بيانه الممتاز الذي عرض به تقرير بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى وعلى رئاسته لبعثة المجلس.

ويرحب وفد بوروندي ببعثة المجلس إلى منطقة البحيرات الكبرى، ويرحب بخاصة، بالزيارة التي قامت بها البعثة إلى بوروندي، والتي مكنت المجلس من بحث وتقييم الصراع الذي ألحق الخراب ببلدي وبالمنطقة بصورة عامة.

لقد حاول تقرير المجلس أن يعالج القضيتين الرئيسيتين في الصراع البوروندي: مشكلة الأمن ومستقبل عملية السلام. وبشأن قضايا الأمن، تعرب حكومة بوروندي عن سرورها لملاحظة أن المجلس تمكن في نهاية المطاف من الاستماع إلى البيانات التي أدلى بها الوسيط وقادة آخرون في منطقة البحيرات الكبرى بشأن خطر الحرب الكاملة في بوروندي بسبب امتداد الحرب من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويرحب وفدي بالرسالة الواضحة تماما التي بعث بها المجلس إلى جميع الخصوم في الصراع البوروندي.

وتمكن المجلس في سياق محادثاته مع مجموعتي الثوار، أيضا، من إدراك أن هاتين المجموعتين لا توليان وقف إطلاق النار أي أولوية في خططهما. أما فيما يتعلق بدور المنطقة في السعي إلى حل مشكلة الأمن في بوروندي، فسوف يتبين للمجلس أن بعض الأطراف تلتزم في الحقيقة بتقديم المساعدة الآن، في حين لا يزال البعض الآخر مترددا ويكرر القول لكل من يستمع بأنه لا توجد خروقات أو عمليات عبور على طول الحدود مع بوروندي.

ويؤكد وفدي من جديد أن مجموعات المتمردين ومن يؤيدونهم يحدوهم الأمل في إمكانية تحقيق حل عسكري في بوروندي، ومن ثم تتعرض عملية السلام للخطر. ويعتقد وفدي بقدر متساو بأن بعض البلدان المجاورة لبوروندي تنتهج سلوكا يناقض روح اتفاق السلام، بالرغم من أنها شاركت في تقديمه. ولذلك يتعين على مجلس الأمن أن يتصرف دون إبطاء. ولا بد أن يتلقى إجابات من هذه البلدان ومن هذه المجموعات المسلحة على الاقتراحات التي قدمها المجلس خلال الزيارة والتي تفيد بأنه لا بد أن تتعاون بصورة حقيقية مع الحكومة لتسوية قضايا الأمن على طول الحدود المشتركة. ولن يكون بمستطاع المجلس بعد الآن أن يتأخر لأنه كلما زادت فترة التأخير، قلت احتمالات تجنب حرب واسعة النطاق. وتؤيد حكومة بوروندي موقف الوسيط وبعض القادة في المنطقة الذين يطالبون بفرض جزاءات فورية على المجموعات المسلحة وعلى من يقدمون الدعم لها. ولقد توخيت هذه الجزاءات في عمليتي أروشا ولوساكا.

ويقترح وفدي بأنه ينبغي تحديد موعد الاجتماع القادم مع المجموعات المسلحة، وهو اجتماع ليبرفيل الثالث، في أسرع وقت ممكن. وينبغي اعتبار موعد عقد هذا الاجتماع موعدا نهائيا لتقرير نهج محدد يتعين اتباعه فيما يتعلق بالمجموعات المسلحة والأطراف الفاعلة الأخرى في

الصراع البوروندي. ومن شأن الانتظار فترة أطول أن يضيع أي فرصة متاحة للتوصل إلى إنهاء الصراع البوروندي.

وتعرب حكومة بوروندي عن سرورها بخاصة إزاء اقتراح مجلس الأمن بإنشاء لجنة مشتركة بين تترانيا وبوروندي لمعالجة قضية اللاجئين. وفي الحقيقة، وقعت حكومة بوروندي وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في دار السلام قبل ثلاثة أسابيع على اتفاق ثلاثي بشأن إعادة اللاجئين البورونديين إلى وطنهم. وتكرر حكومتي هنا استعدادها لقبول هؤلاء اللاجئين، وتدعو الحكومة التنزانية إلى الموافقة على التشكيل الفوري للجنة المشتركة كي يتسنى لنا أن نبدأ معا حملة تعبئة لإعادة اللاجئين الراغبين في العودة حتى يتمكنوا من العودة إلى ديارهم أو الإقامة بصورة مؤقتة في مراكز الاستقبال.

ويتعين النظر في كافة المسائل المتعلقة بالأعمال التحضيرية على الجانبين النفسي والسوقي من أجل إعادة اللاجئين إلى الوطن، ومن أجل استقبال أولئك الأشخاص في بوروندي، وفيما يتصل بجوانب الأمن المتعلقة بالإعادة إلى الوطن وبإعادة اندماجهم، بصورة مشتركة بين الموقعين الثلاثة على الاتفاق المذكور آنفا. والأمم المتحدة مدعوة، من خلال مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى أن تشجع هذا المشروع، وأن تبقي، لفترة من الزمن، مستوى الموارد التي تستخدم للاجئين الموجودين حاليا في المخيمات في تنزانيا. وتعتزم حكومة بوروندي، بتقديم هذا الاقتراح، أن تقدم المساعدة للمحافظة على الطبيعة المدنية لمخيمات اللاجئين، وإنهاء استخدامها كمراكز لتجنيد المقاتلين، أو أماكن لتنظيم عمليات التسلل التي تقوم بها مجموعات المتمردين أو أماكن للتقهقر.

وقد أحاطت حكومة بوروندي علما بنية سلطات تترانيا إعادة اللاجئين البورونديين إلى وطنهم. وهذا تطور هام ترحب به حكومة بوروندي. وندعو جميع الشركاء إلى العمل معا لتيسير العودة. ومن المؤكد أن هذه العملية ستساهم في التحسن التدريجي للأمن داخل حدود بوروندي وتمكن العائدين من الشعور تدريجيا بالأمان، مثلهم مثل إخوانهم الذين ظلوا في البلد.

والاقتراحات المحددة، مثل الاقتراحات التي ذكرتها الآن، تستحق دعم المجلس، حيث أن الاجتماعات الكثيرة التي عقدت بين السلطات البوروندية والتترانية لم تثمر بعد عن نتائج إيجابية في الميدان.

وتكثيف الحرب منذ شباط/فبراير الماضي يوجه ضربة عنيفة لعملية السلام، وبخاصة لتنفيذ اتفاق السلام، الذي أصبح صعبا بسبب الحرب. وقد تعطل إنشاء مؤسسات انتقالية لأنه لم يكن هناك وقف لإطلاق النار، ويأمل الشعب في تحقيق السلام والأمن أكثر من أي شيء آخر.

ويرحب وفد بلادي باستعداد المجلس لإضفاء الطابع المهني على فريق الوساطة ونرحب ترحيبا خاصا باقتراح تدعيم مكتب ممثل الأمين العام في بوجومبورا وتوسيع نطاق ولايته. وكان أمل حكومة بوروندي دائما عودة العملية إلى الوطن بوروندي. ونرجو أن تتولى المجموعة التي تتناول متابعة اتفاق السلام وتنفيذه نقل مقرها من أروشا إلى بوجومبورا وأن تحسم حسما نهائيا مسألة حياد بعض أعضاء فريق الوساطة.

ختاما، لقد ذهب مجلس الأمن الآن إلى بوروندي وبلدان أخرى في المنطقة. وهذه مبادرة مشجعة وقد جرى بالفعل التوصل إلى نتائج، والآن، يجب اتخاذ الإجراءات لمنع وقوع كارثة في بوروندي. ونرجو أن تكون هناك آثار

إيجابية وسريعة للرسائل التي وجهت إلى جميع الأطراف. وإلا فسيكون على المجلس أن يعيد بسرعة تقييم الحالة وأن يتخذ المزيد من الخطوات لكي يكفل رفاه شعب بوروندي وشعوب منطقة البحيرات الكبرى.

لقد سبق لحكومة بوروندي أن برهنت على استعدادها لتشجيع الحلول الوسط. وأبوابها تظل مفتوحة أمام جميع محاولات تنفيذ اتفاق السلام بقدر الإمكان. وتشيد بوروندي بالعمل الرائع الذي اضطلع به نلسون مانديلا وبالمبادرة الإقليمية وبممثلي الأمين العام في الميدان، وبخاصة السيد جان أرنو، ونرجو ألا نفقد الزخم الذي ولدته زيارة مجلس الأمن مؤخرا لمنطقة البحيرات الكبرى.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة. ونقدر حضور الأمين العام في وقت مبكر هذا الصباح والبيان الذي أدلى به.

كانت بعثة المجلس إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية مفيدة جدا. وبرهنت على التزام المجلس بالسعي إلى السلم والأمن بأسلوب حماسي. ويشهد التقرير الذي عرضه السفير لفيت على أنه يمكن للمجلس - باتخاذه هذه المبادرة - أن يغير نحو الأحسن الحالة في مناطق الصراع. والزملاء المشاركون في البعثة يستحقون تقديرنا العظيم لإسهامهم الفردي والجماعي. وأود أن أشيد بصفة خاصة بالسفير لفيت لقيادته لهذه المهمة الحاسمة للمجلس.

وتوافق بنغلاديش على جميع توصيات تقرير البعثة. ولن ندخل في التفاصيل، بل نتطلع إلى التعامل مع زملائنا في تشكيل الإجراءات التي يجب أن يتخذها المجلس بشأن هذا التقرير.

ونرى أن هناك خمس قضايا رئيسية في الصراع يجب أن نركز اهتمامنا عليها.

القضية الأولى هي سحب القوات الأجنبية. وبمقتضى قرارات المجلس، يجب على جميع الأطراف الوفاء بهذا المطلب، كما أكدت البعثة، دون أي تأخير إضافي وبأسلوب تدريجي ومنظم. ونود أن نؤكد أن رصد الانسحاب وسد أية ثغرات أمنية وحماية المدنيين تشكل كلها جوانب هامة وأساسية يجب التركيز عليها. وإننا ندرك الصعوبات المتوقعة التي تكتنف وضع تقديرات واضحة للترتيبات الإدارية التي يجب إقامتها في هذه المجالات.

والقضية الثانية هي أن الرسالة التي تلقيناها من تقرير البعثة هي حتمية الحوار بين الأطراف الكونغولية. ونتوقع من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تيسر هذا الحوار كما وضعت خطوطه العريضة في اتفاق لوساكا. ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم اللازم لذلك. وهذا في واقع الأمر هو أساس إرساء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

القضية الثالثة هي أنه فيما يتعلق بمسألة ”القوات السلبية“، نود أن نؤكد أنه يجب على الأطراف أن تتخذ نهجا واقعيا في تنفيذها اتفاق لوساكا والخطط التالية له. ونؤكد أن حل أكثر الصراعات تعقيدا وصعوبة في العصور الحديثة يتطلب بطبيعة الحال اتخاذ القيادات في المنطقة لقرارات بالغة الجرأة. كما يتطلب تنازلات صعبة وتسويات شاقة، وفوق كل ذلك قدرا كبيرا من الشجاعة والتحلي بالواقعية.

ونرى أن من الضروري أن تُراعى بدقة شواغل الأمن والقضايا المتعلقة بذلك لدى جيران جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونظرا لحساسية هذه القضايا، نؤكد وجود تطبيق العدالة، على أن يكون الهدف النهائي تضميد جراح الماضي وتشجيع المصالحة بين المجتمعات.

القضية الرابعة هي أنه بالنظر إلى تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب على جميع الأطراف المعنية أن تتحمل مسؤوليتها وأن تتخذ التدابير اللازمة لقطع الرابطة بين الاستغلال غير القانوني لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار الحرب. ومن الجدير باهتمامنا الخاص افتتاحية ”نيويورك تايمز“ أمس عن نهب الكونغو.

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية، نود أن نؤكد المناشدة التي أعلنها قائد الفريق، السفير لفيت، بشأن توجيه رسالة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حول الحالة الاقتصادية الحرجة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعلاقتها الوثيقة بعملية السلام. ونعتقد كذلك أنه يجب الإسراع بعملية تشكيل لجنة لحوض نهر الكونغو.

ونقطتي الأخيرة تتعلق بالتحضير للمرحلة الثالثة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والآن، بعد أن رفعت البعثة توصياتها إلينا، يتوجب علينا أن نقرر الإجراءات الملموسة التي نتخذها. ونعلق أهمية قصوى على التحضير للمرحلة الثالثة من بعثة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نوافق على التوصية الواردة في الفقرة ١٢٠ من تقرير البعثة وعلى الخطوط العريضة لها.

ويجب على الأمم المتحدة أن تبدأ الآن تعبئة الموارد لهذه المرحلة التي، كما ذكر الأمين العام في تقريره الأخير، ستكون مرحلة كبيرة.

إن بعثة المجلس تقدم لنا تقييما مثيرا للقلق عن الحالة في بوروندي. فعملية أروشا يجب ألا يسمح بانهيارها. ونحن نوصي بأن ينظر المجلس في تلك الحالة على نحو جاد في تاريخ مبكر. وينبغي لأعضاء المجلس أن يوافوا الرئاسة المقبلة للمجلس برسالة واضحة عن هذا الأمر.

دعوني أختتم بياني بالقول إن بنغلاديش تقدر غاية التقدير بيان الأمين العام أمام المجلس هذا الصباح، وبشكل خاص تأكيده على الحاجة إلى توفير موارد كافية لمواجهة الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والمبادرات النشطة التي اتخذها فعلا في مجال حقوق الإنسان، والاهتمام الخاص الذي يوليه لمسألة الجنود الأطفال بإيفاد مبعوثه الخاص المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو، إلى المنطقة. وإثارة الأمين العام لمسألة الحالة الأمنية بشكل عام والحالة الأمنية الخاصة بموظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية بشكل خاص جاءت في وقتها تماما. ولقد عقد المجلس أمس الاجتماع الأول في تاريخه، في إطار صيغة آريا، مع موظفي الأمم المتحدة لمناقشة المسائل الأمنية. ونحن نود أن يولي المجلس اهتماما خاصا لذلك الجانب في متابعته لتقرير البعثة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين على القائمة. وبالنظر إلى تأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق هذه الجلسة حتى الساعة ١٥/٣٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٥.